

الدرس الخامس: كيفية توثيق المصادر والمراجع وخلق المذكرة من الأخطاء (تكملة للدرس الرابع)

3 - توثيق المصادر والمراجع

توضع المصادر والمراجع في آخر الدراسة لكي يطلع عليها القارئ إذا احتاج إلى التوسع في موضوع الدراسة، وأيضاً لكي يبين الباحث أو الطالب للغير أنه قد اعتمد الأمانة العلمية من حيث نقله لكل ما اعتمد عليه في كل دراسته. كما أن هدف وضع قائمة بالمصادر والمراجع هو الاعتراف العام بمجهودات مؤلفها. ويمكن التفرقة بين المصادر والمراجع (أ)، ثم توثيق المصادر والمراجع باللغة العربية (ب)، ثم باللغة الأجنبية (ج)

أ. التفرقة بين المصادر والمراجع:

هناك اختلاف بين المصادر والمراجع، أثناء عملية نقل المعلومات منها، فليست كل المعلومات على درجة واحدة من القيمة. سواء بالنسبة للمصادر (أولاً)، أم بخصوص المراجع (ثانياً)

أولاً. المصادر:

المصادر تسمى بالمصادر الأولية، ومن بين المصادر الأصلية للبحوث القانونية نجد ما يلي:

النصوص المقدسة:

القرآن الكريم.

السنة النبوية الشريفة.

إضافة إلى المصادر السابقة فإننا نجد القوانين الوضعية المتمثلة في:

الديساتير.

المواثيق الوطنية والدولية.

القوانين والأوامر والنصوص التنظيمية.

المذكرات الإيضاحية للقوانين أو محاضر اجتماع الهيئة التشريعية الصادرة عنها.

المؤتمرات والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية.

الأحكام والقرارات القضائية.

نتائج المقابلات الشخصية.

الإحصائيات الرسمية.

- التصريحات الرسمية للهيئات والشخصيات الرسمية.

- الأفلام التوثيقية والشهادات الحية والوثائق الرسمية التي تتضمن أحداثا معينة ذات آثار قانونية.

ثانيا. المراجع:

تسمى المراجع بالمصادر الثانوية أو المصادر غير الأصلية أو المصادر غير المباشرة، وهي التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر الأولية فتعرض لها بالتحليل أو النقد، أو التعليق أو التلخيص. وتتمثل في جميع وسائل نقل المعرفة ماعدا تلك التي تنطوي تحت المصادر الأولية. وقد تكون كتباً أو مقالات أو رسائل لنيل إحدى الدرجات العلمية، أو قواميس أو غيرها، فلا يهيم الشكل الخارجي لهذا النوع من المصادر، ما دام أنه يساعد في إنجاز البحث.

ولالإشارة، أن المصدر قد يكون أصليا في موضوع بحث معين ويكون ثانويا في موضوع آخر، فتحدد صفة المصدر هل هو أصلي أم ثانوي يتعلق أساسا بطبيعة موضوع البحث. فإذا كان موضوع البحث يدور حول معرفة حكم شرعي ما عند الإمام مالك فإن المصدر الأساس للبحث هو المدونة الكبرى ثم تأتي بعد ذلك المراجع والمصادر الثانوية شارحة لها مثل كتاب مالك للأستاذ محمد أبو زهرة.

على الباحث أن يقوم بكتابة كل المصادر والمراجع التي استخدمها في كامل دراسته للموضوع في نهاية البحث.

فترتب المصادر والمراجع ضمن قائمة بعد كتابة الخاتمة. فيبدأ عادة بكتابة المصادر ثم المراجع.

فهناك نوعان من المصادر والمراجع، النوع الأول باللغة العربية (1)، والنوع الثاني باللغة الأجنبية (2).

1- بالنسبة لتوثيق المصادر والمراجع باللغة العربية:

هنا نفرق بين توثيق المصادر (أولا) و توثيق المراجع (ثانيا)

أولا. توثيق المصادر:

بالنسبة للمصادر فتوثق كل ما يتعلق بالنصوص القانونية. فتأتي في المرتبة الأولى القرآن الكريم ثم السنة النبوية الشريفة. بعد ذلك تكتب النصوص القانونية الوضعية، وتأتي على رأسها النصوص القانونية الوطنية، والتي تبدأ بالدستور ثم القوانين ثم الأوامر ثم المراسيم ثم القرارات وفقا لمبدأ تدرج القواعد القانونية. ثم تأتي بعد ذلك النصوص القانونية الدولية كالمعاهدات الجماعية مثل ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الثنائية بين دولتين مثل اتفاقيات تسليم المجرمين. وأحكام وفتاوى المحاكم الدولية، والتقارير الدولية، ومؤتمرات المنظمات غير الحكومية... الخ

وتوثق المصادر ضمن القائمة وفقا لما تمت كتابته في توثيق التهميش خلال دراسة الموضوع في المتن.

وفي الحقيقة، فإنه بالنسبة لتوثيق المصادر، فقد درج الباحثون على كتابة القرآن الكريم ثم السنة النبوية الشريفة فقط. بينما رُتبت النصوص القانونية الوضعية بعد كتابة المراجع.

ثانيا - توثيق المراجع:

تأتي الكتب على رأس محتوى قائمة المراجع، وهي تكتب، أبجدياً¹ بحسب أسلوب هارفارد، مع إغفال أَل التعريف، وابن، وأبو. ويُبدأ بالاسم الشخصي ثم الاسم العائلي.

ثم تأتي بعد ذلك المقالات، والتي ترتب بنفس الطريقة كما في ترتيب الكتب، ثم الرسائل الجامعية. والتي تأتي في مقدمتها أطاريح الدكتوراه ثم رسائل الماجستير ثم مذكرات الماجستير، وأسماء مؤلفيها يرتبون بنفس الترتيب كما في الكتب.

ملاحظات:

هناك من الباحثين من يكتب المصدر أو المرجع من الهامش كما هو بدون الأخذ بعين الاعتبار الترتيب الأبجدي لأسماء المؤلفين، وهذا خطأ.

كما أن هناك خطأ يقع فيه البعض من الباحثين أو الطلاب وهو وضع رقم الصفحة في قائمة المصادر والمراجع.

هناك من يتبع طريقة أخرى في توثيق المصادر والمراجع من خلال كتابة الاسم العائلي هو الأول ثم الاسم الشخصي ثانيا للمؤلف، وهذا بعكس توثيق التهميش الذي يبدأ بالإسم الشخصي ثم الاسم العائلي للمؤلف ثانيا. فهذه الطريقة أيضا تصلح يمكن استخدامها. ولكن يجب استعمال طريقة واحدة في عملية توثيق قائمة المصادر والمراجع.

2. توثيق المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

ترتب المصادر والمراجع بالنسبة للغة الأجنبية بنفس الطريقة كما في اللغة العربية، فنذكر، الكتب ثم المقالات ثم الرسائل الجامعية ثم النصوص القانونية، وهذا باللغة الأصلية قبل الترجمة، مع ملاحظة أن التهميش بالنسبة للمصادر والمراجع يؤخذ كما هو مذكور في توثيق التهميش، فقط نحذف رقم الصفحة. وتكون مرتبة وفقا للشكل التالي:

Paper references:

Books:

Articles:

Thesis:

National legal texts:

Constitutions:

Codes:

National Reports:

¹ الحروف الأبجدية هي: أ ب ج د هـ و ز ح ط ي ك ل م ن س ع ف ص ق ر ش ت ث خ ذ ص ط غ. كما أن هناك الحروف الهجائية أو الالفبائية، وهي: أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن و ي.

International legal texts:

International judiciary:

PCIJ:

ICJ:

ملاحظة:

ترتب أسماء المؤلفين بالنسبة للكتب والمقالات والرسائل الجامعية والمدخلات باللغة الأجنبية وفقا للترتيب الأبجدي المعروف للأسماء الشخصية ثم الأسماء العائلية وفقا للحروف المرتبة كما يلي:

A B C D E F G H I J K L M N O P Q R S T U V W X Z

رابعا. خلو الكتابة من الأخطاء الإملائية والنحوية والأخطاء الموضوعية:

باعتبار أن الباحث أو الطالب يخاطب قراء متخصصين وغير متخصصين في موضوع دراسته، فإنه، يجب عليه أن يراعي أن تكون كتابته لبحثه خالية من الأخطاء سواء كانت نحوية أم كانت إملائية، بالأخص، في تخصص العلوم القانونية، لأن كل كلمة لها معنى محدد، والشيء نفسه بالنسبة للعبارة القانونية. فكل فاصلة أو نقطة أو نقطتان رأسيان أو علامة استفهام،... الخ تُغيّر المعنى بالكامل، حين وضعها أثناء الكتابة. حيث إذا أسيء استخدامها فإنها سوف تحور المعنى وتحرفه عن مواضعه. لذلك، يجب مراعاة هذه القواعد أثناء عملية الكتابة. وهذا، حتى تعطي معنى صحيح للأفكار المكتوبة، وتبلغ مقاصدها، وحتى لا تبعث الملل والضجر لدى القارئ حينما يبادر بقراءة موضوع البحث المنجز. وفي الأخير، أن يرتقي هذا البحث إلى البحث العلمي لأنه قد كتب بطريقة علمية صحيحة.

إذن، من أجل إعداد مذكرة تخرج خالية من الأخطاء النحوية والإملائية وخالية من الأخطاء الموضوعية، فإننا نعرض القواعد الإملائية الأساسية المتعلقة باللغة (1)، والقواعد الموضوعية الخاصة بمجال العلوم القانونية (2)

1. القواعد العامة الأساسية المتعلقة باللغة:

تشارك جميع البحوث العلمية في قواعد أساسية يجب مراعاتها أثناء عملية الكتابة والتي تخص الجانب النحوي والإملائي. حيث، يجب أن تكون اللغة سليمة من الأخطاء اللغوية، بما فيها الأخطاء الشائعة التي وإن وقع فيها التغيير فلا يجب أن يشتمل عليها البحث العلمي.

فمن ضرورات البحث العلمي، أن تستعمل العلامات الإملائية كإشارات الوقف استعمالا صحيحا، بهدف جعل القارئ يفهم الجمل والعبارات وبيان المقصود منها، ونذكر أهمها:

أ. النقطة (.):

تستعمل النقطة في نهاية الجملة التامة المعنى، وعند انتهاء الكلام وانقضائه. وفي نهاية كتابة المعلومات الخاصة بالمؤلف، أو في نهاية كتابة المعلومات المتعلقة بالمصدر أو بالمرجع.

ب. الفاصلة (،):

- تستعمل الفاصلة في الحالات التالية:

- بين الجمل المتعاطفة،

- بين الكلمات المترادفة في الجملة،

- وبين اسم المؤلف وعنوان الكتاب ومعلومات النشر أثناء تدوين المصادر والمراجع، سواء بالنسبة لتوثيق التهميش، أم

توثيق البيبليوغرافيا (قائمة المصادر والمراجع)

ج. النقطتان الرأسيتان (:):

تستعمل النقطتان الرأسيتان في الحالات التالية:

- بعد كلمة 'قال'،

- بين الشيء وأقسامه وأنواعه.

- قبل الأمثلة التي توضح القاعدة.

- تستعمل بعد كتابة العناوين الفرعية أو الجزئية.

د. القوسان ():

يستخدم القوسان في الحالات التالية:

- يوضع بينهما معاني العبارات والجمل التي يراد توضيحها.

- يوضعان حول الأرقام، التي في النص وفي الهامش للدلالة على المصدر أو المرجع.

- أحيانا يوضعان حول معلومات النشر المدونة في الهامش بالنسبة للطريقة التي تستعمل فيها الاقواس في التوثيق.

هـ. علامة الاستفهام (?):

تستخدم علامة الاستفهام في المواضع التالية:

. بعد الجمل الاستفهامية، ومثال ذلك نجده في صياغة إشكالية الموضوع حيث تختتم بعلامة استفهام، لأنها عبارة عن جملة استفهامية.

. بين القوسين للدلالة على شك في رقم أو كلمة أو خير.

ملاحظة:

هناك علامات أخرى إملائية لم نوردتها، واقتصرنا على الأهم، فلمن أراد أن يستزيد عليه بالرجوع الى كتب اللغة العربية والمعالج والمقواميس، بهذا الخصوص.

2. القواعد الموضوعية الخاصة بمجال العلوم القانونية:

أهم القواعد التي يجب على الباحث القانوني مراعاتها أثناء قيامه بدراسة موضوع بحثه هي استخدام اللغة الفنية المتخصصة (أ)، والابتعاد عن اللغة الشعرية والأدبية (ب)، واستخدام المجالات المتعلقة بالعلوم القانونية (ج)

أ. استخدام اللغة الفنية المتخصصة:

بحيث أن تكون المصطلحات المستعملة في الدراسة تتوافق مع طبيعة الموضوع ومع تخصص الباحث، فبالنسبة للباحث في العلوم القانونية يستعمل مصطلحات معروفة لدى كل من تخصص في هذا الميدان، فمثلا مصطلح التعسف له دلالاته الخاصة فلا يجوز استبداله بمصطلح الظلم أو الخطأ أو المجاوزة، وهكذا، نجد أن كل مصطلح وموضعه المحجوز له

ب. الابتعاد عن اللغة الشعرية والأدبية:

أن يتعد الباحث عن الأمثال الشعرية والحكم والجمل المقتبسة من مشاهير البلغاء، فيجب استخدام الألفاظ الدالة دلالة واضحة عن المعنى، والتي لا تحتمل التأويل بالأخص في ميدان العلوم القانونية.

ج. استخدام المجالات المتعلقة بالعلوم القانونية:

على الباحث القانوني أن يستعمل أثناء بحثه في ميدان العلوم القانونية النصوص القانوني أولا وقيل كل شيء، لأن ميدان تخصصه هو كل ما يتعلق بالقانون، وثانيا عليه استخدام الأحكام القضائية كلما أمكنه ذلك، للتدليل على أفكاره، لأن هذا ما يميز شعبة العلوم القانونية عن بقية الشعب الأخرى، وثالثا يستخدم الباحث القانوني النصوص الفقهية المفسرة للقواعد القانونية والأحكام القضائية.